

رقم الصادر: ٨٤٠٧
 تاريخه: ٢٠٢٦-٠٣-٠٨ | ١٤٤٧-٠٩-١٩
 المرفقات: ٢١ لفة

 ١٠٦١٩٠٢٢٤٦٢٥٠٢٠٢٦-٠٣-٠٨

الموضوع: بشأن الاتفاقية الإطارية لتوريد شواحن السيارات الكهربائية.

(تعميم لكافة الجهات الحكومية والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٣/١١/١٤٤٠هـ القاضي في البند (أولاً) بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) بأن تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في النظام هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من النظام المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقيات إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته من بنود من خلال البوابة. وإلى ما تضمنته المادة (الخامسة عشرة) من ذات النظام والتي نصت على الآتي: " (١) لا يجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقية الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد. (٢) استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة للجهة الحكومية -بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد- تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام".

أود الإفادة أن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية أبرمت اتفاقية إطارية لتوريد وتركيب وتشغيل شواحن السيارات الكهربائية على مستوى جميع مناطق ومدن المملكة، وتلتزم الجهة الحكومية بتجهيز الموقع لتوريد وتركيب الشواحن الكهربائية يتضمن ذلك جميع الأعمال المدنية اللازمة، على سبيل المثال لا الحصر: أعمال الحفر، والتمديد والقواعد، وغيرها. كما تلتزم الجهة الحكومية باختيار نوع الشواحن ومواصفاتها بناءً على أعمال التجهيز المعمول بها؛ ليتم طلب البنود من سوق اعتماد بهذه المواصفات، مع الالتزام بما ورد في الأمر السامي الكريم رقم (٣٤٥٢٧) وتاريخ ١٣/٥/١٤٤٦هـ المتضمن إيقاف التعاقد على التزامات رأسمالية جديدة عدا ما استثناه الأمر السامي آنف الذكر. مع الأخذ بالاعتبار معايير طلبات التعاقدات الرأسمالية المذكورة في تعميم وزارة المالية رقم (٨٣٨١) وتاريخ ١٤/٩/١٤٤٦هـ. وستمكن هذه الاتفاقية الإطارية التي أعدتها هذه الهيئة جميع الجهات الحكومية من طلب توريد وتركيب وتشغيل شواحن السيارات الكهربائية عبر سوق اعتماد الإلكتروني بالبنود المخصص للاتفاقية الإطارية رقم (٣٣٩٠٠١١٩) ابتداءً من تاريخ ١٩/٩/١٤٤٧هـ الموافق ٢٠٢٦/٣/٨م. عليه؛ ينبغي للجهة الحكومية تخصيص المبالغ اللازمة ضمن مشروع إعداد الميزانية، أو طلب نقل المبالغ اللازمة من البنود المخصصة إلى بند الاتفاقية الإطارية في السوق الإلكتروني، وفقاً لما تضمنته تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة

[illegible]

والتعليمات المالية والمحاسبية، ويمكن للجهات الحكومية التواصل مع وكالة الميزانية العامة بوزارة المالية فيما يخص استحداث البند الموحد، كما تجدون في طي هذا التعميم الدليل الإرشادي للاتفاقية الإطارية. وسيقدم المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية -بدعم من هذه الهيئة- عدداً من الدورات التدريبية، وتوفير دليل إرشادي لكيفية تقديم طلب توريد وتركيب وتشغيل شواحن السيارات الكهربائية.

وتنوه هذه الهيئة إلى أن ما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من المادة (الخامسة عشرة) المشار إليها ستسري على المنافسات المستقبلية للجهات الحكومية بالإضافة إلى المنافسات التي طُرحت قبل تاريخ تفعيل الاتفاقية المشار إليه ولم تُفتح عروضها بعد، على أن يتم توريد وتركيب وتشغيل شواحن السيارات الكهربائية وفق الاتفاقية الإطارية التي تبرمها هذه الهيئة. ويجوز للجهة الاستمرار في إجراءات التقييم والتعاقد للمنافسات التي فتحت عروضها قبل تاريخ تفعيل الاتفاقية والاستمرار في تنفيذ التعاقدات القائمة إلى حين انتهائها أو إنهائها.

وفي حال رغبة الجهة في تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال غير الواردة في قائمة الأعمال والمشتريات للاتفاقية الإطارية لتوريد وتركيب وتشغيل شواحن السيارات الكهربائية المنصوص عليها في الدليل الإرشادي (مرفق نسخة منه) في الصفحة رقم (٦)؛ فيمكن للجهات الحكومية تأمينها دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهة المختصة بالشراء الموحد. وفي حال وجود استفسارات، أو طلبات؛ يمكنكم التواصل مع مركز الخدمة الشامل (اعتمد) عبر البريد الإلكتروني (Ecare@etimad.sa)، أو على رقم التواصل الموحد (١٩٩٩٠).

وتقبلوا تحياتي.

محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية
رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية